الحقوق والحريات
مقدمة الجزء التاسع من العدد الثاني من ملخص "كونيكشينز"

غالبا ما يفاجئنا، عند إعداد كل طبعة من "كونيكشينز"، التي تركز على مختلف القضايا الاجتماعية أو السياسية، مدى تشابك وترابط المشكلات التي تبدو مختلفة، حيث تبدو الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في هذه الطبعة ، التي تتناول "الحريات وحقوق الإنسان"، كبعد أساسي في أغلب المجالات المتصلة بالعدالة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يتمحور الصراع من أجل تغيير دور المرأة في المجتمع حول المساواة وحقوق الإنسان ، بينما تركز القضايا البيئية على حقنا في تنفس هواء نظيف ، وشرب مياه نظيفة ، وعيش حياة تتناغم مع الطبيعة لا تدخل في صراع معها ، وتركز القضايا الاقتصادية على الحق في الحصول على دخل ونصيب عادل من الثروة وضمان المستقبل، في حين تهتم قضية السلام بحق العيش ذاته دون الخوف من الإبادة.

اصطبغ المجتمع الغربي بفكرة أن له حقوقا مشروعة له ، لا امتياز ممنوحًا من السلطة. تم إحياء جوانب كثيرة للسياسة بفضل تعريف حقوق الإنسان، وينطبق ذلك على الحق في

التمتع ب "الحرية"، فما هي الحرية بالنسبة إلى الفرد والجماعة إذن؟ ومن ماذا نتحرر ؟ و حرية لفعل ماذا؟ وما هي القيود التي ينبغي أن تفرض من أجل حماية حريات وحقوق الآخرين؟

إن كانت الحرية هي قدرة الفرد على تحديد شكل حياته دون هيمنة وتدخل الأخرين، فما هي إذن عناصرها وشروطها؟

فمثلا إلى أى مدى نكون أحرار، إذا كنا فقراء جدًا لا يتوفر لنا منزل محترم ، ورعاية صحية أو تعليم ملائمين؟ ما حقيقة حريتنا في "التعبير"، إذا كانت حفنة من القنوات الإعلامية الضخمة، والشركات، والدعاية الموجهة تهيمن على الخطاب العام ولا توجد طريقة واقعية أو فعّالة لتوصيل أصواتنا؟ ماذا يحدث للقدرة على الاختياربين بدائل لا تكون أبدا متاحة، في مجتمع تعّرف فيه الحرية بأنها الاختيار من بين البدائل المتوفرة في السوق مثل الاختيارما بين السكن في مجتمع حقيقي أكثرمن كونه اختيارشراء أو تأجير مسكن؟

تتضمن أي مناقشة عن الحقوق الاعتراف بأن هناك جانب اجتماعي وجانب فردي لحقوق الإنسان، وبالتالي فهي تتضمن الحقوق الاجتماعية والجماعية بالإضافة إلى حقوق الأفراد.

لقد ساوى المجتمع الغربي بين الحقوق الاجتماعية والمدنية وحقوقنا كأفراد في الوطن، وهي المساواة أما القانون وحق التصويت وحق تأسيس جمعيات سواءً لأهداف سياسية أو أي أهداف أخرى ، أما الحقوق الاجتماعية أو الجماعية، مثل الحق في الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم أو تقديم المعونة للحالات المحتاجة اقتصاديًا أو حقوقنا كعمال أو شواذ جنسيًا أو سحاقيات أو عجائز، فمن الحقوق التي تطلب قبول قليلها وقت أطول. وقد أصبح ذك جليًا ذلك عندما تعارضت هذه الحقوق مع

ما اعتبره المجتمع الغربي أهم الحقوق قاطبًا، وهو حق الملكية ، فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما هوجمت الاتحادات العمالية وحقوق العمال التي تمثلها تلك الاتحادات باسم حماية حقوق وحريات الملكية.

كثيرًا ما تتعارض المزيد من المفاهيم الراديكالية الخاصة بالحقوق الاجتماعية مع النظام الراسخ، فمثلا يعارض هؤلاء الذين يمتلكون وسائل إنتاج الثروة الآن الفكرة القائلة بأن للعمال الحق في التحكم في عملهم ، وكذلك قوبلت فكرة أن المعنى المنطقي للحق في الديمقراطية المشاركة المباشرة لكل الذين يتأثرون بالقرارات بالرفض باعتبارها مستحيلة ومفسدة ، وبالتالي يصبح الحق في التصويت إنكارًا للحق في المشاركة بشكل أكثر مباشرة في عملية صناعة القرار.

ومع ذلك يرى الكثيرون الحقوق والحريات الكثيرة ، التي يناضل الناس من أجل الحصول عليها حقوقًا عادلة مما يجعل من الصعب والخطير على الذين يعارضونها بشكل مباشر أو علني فعل ذلك ، بل يتم مداهنتهم وتملقهم أو يتم إنكار مجموعة من الحقوق لحساب حقوق أخرى.

ليس هناك اتجاه أوضح افتراضيًا في كل مجتمع من الاتجاه نحو المزيد من المركزية والبيروقراطية والسيطرة الاجتماعية ، وما يقابلها من تقييد حريات الفرد والجماعة ، والدولة، التي غالبًا ما تساندها مؤسسات وطبقات ونخب أخرى ، وأيديولوجيات تملك القوة الاجتماعية ، هي العامل الرئيسي في هذه العملية.

كثيرًا ما يفسر التوسع الحثيث للبنى ، التي تسيطر عليها الدولة ، بأنه ضروري لتحقيق حقوق الإنسان ، التي يؤمن الكثيرون بعدالتها وبالرغبة في الحصول عليها ، فقد قيل لنا أننا يجب أن نتنازل عن المزيد من السلطة للشرطة ومؤسسات الدولة الأمنية من أجل تحقيق الأمان الاقتصادي ، وأننا

يجب أن نقبل بتحديد الدولة أو مؤسساتها ما يصلح أن يعبَّر عنه ، وينشر لحمايتنا من أدب الكراهية والإباحية ، وأننا يجب أن نتنازل عن حقنا في التفاوض الجماعي وفي سحب العمال من خلال الإضراب أو تقييده. كذلك قيل لنا أن تسلم وتفحص أكثر بياناتنا خصوصية حتى نحصل على حساب ائتمان أووظيفة حكومية، بل ويجب تقديم المزيد إلى الحاسب الآلي ، وأنماط المؤسسات الاجتماعية ، التي تسيطر عليها التكنولوجيا ، والتراتبية لضمان إدارة فعَّالة و"عادلة" لكل البرامج والمؤسسات ، التي "من المفترض" أنها صممت وأسست لصالحنا.

"إن حُرم أحدنا الحرية ، فلن يكون بقيتنا أحرارًا." لأن أحد الجوانب الهامة لأي شكل من أشكال إنكار الحقوق وتقويض الحريات هو تأسيس "حق" وتعزيز "قوة" الدولة أو "المؤسسات الأخرى" في إنكار الحقوق وتحديد الحقوق المسموح بممارستها والأخرى غير المسموح بممارستها.

ولهذا السبب أيضًا من الحتمي أن يمثل العنصر الرئيسي لأي إستراتيجية بشأن الحقوق والحريات تحديًا لسلطة وشرعية الدولة وحلفائها في منح ومنع الحقوق والحريات. ويعد إدراك الشرعية، بناءً على التحليل الأخير، أقوىدعامة من دعامات للسلطة.

لذا لا يمكن لمن يسعى لمجتمع أكثر حرية وعدلاً ، من الناحية العملية ، أن يعتمد على الدولة لتحقيق أهدافه ، فغالبًا ما تكون الإجراءات المفيدة ذو وجهين ، حيث تزيد ثقل الدولة في المجتمع بينما يساهم الثمن الذي تحدده أي مؤسسة تراتبية مركزية بيروقراطية تعمل من أجل رخاء الشعب قيود على ما لا تستطيع أن تسيطر عليه أو تتنبأ به بسهولة ، مثل الانشقاق ، والممارسات التلقائية ، والرغبة في تقرير المصير، والفردية ، وروح الجماعة.

بالنظر لحقوق الإنسان ، أي كان تعريفها ، يتبين أنه لا يمكن الحصول على الحقوق ، التي ينبغي أن يحصل عليها الناس أو ما يقال أنهم حصلوا عليه أو تلك ، التي يتمتعون بها بالفعل ، وحمايتها إلا بالنضال ؛ فبالنضال وحده تنتزع الحقوق.

وقد تضيع هذه الحقوق ، إذا انعزل المدافعون عنها ولم يكن لهم من القوة والنظام والحيوية ما يمكِّنهم من الدفاع عنها ، حيث تزداد فرصة الحصول على مجموعة من الحقوق أو الدفاع عنها ، إذا تمكنت المجموعات ، التي تسعى لذلك ، من تشكيل تحالفات مع مجموعات أخرى ، خاصة إن لم تكن هذه التحالفات ظاهرية ، بل لها جذور قوية نابعة من إدراك حقيقة أن قضاياهم على اختلافها جزء من صراع أكبرمن أجل تحقيق العدالة والحرية.

يمكن لهذا أن يكون تكتيك للحصول على طلب أو ممارسة حق من الحقوق ، لكن تتعارض الحقوق المشروعة مع بعضها أحيانًا ، لذا ينبغي على المهتمين بقضايا حقوق الإنسان أن يكونوا على استعداد للاعتراف بهذا التعارض والتعاطي معه.

لكن ليس معنى هذا أننا أحيانًا لا نواجه ضرورة الضغط على أنفسنا من أجل تحقيق هدف ما في عالم تحتكر فيه الدولة السلطة ، لكن يجب علينا في هذه الحالة أن نعي أننا نكسب شيئًا ونخسر أخر ، وأنه ينبغي أن تكون المكاسب أكثر من الخسارة.

كان الهجوم على الحقوق والحريات في كندا ، التي تعد من أكثر البلاد حرية في العالم ، من أكثرالحقائق الصادمة ، التي واجهتنا أثناء إعداد هذا العدد من "كونيكشينز".

فالحرية التي نحصل عليها كل عام أقل من أن تجعلنا شاكرين ، رغم الانتصارات القليلة ، فالخسائر الفردية للحريات مخيفة ، وإن كانت درجة ، و مجال الهجوم أكثر إرهابًا.

تتهم الحكومات ، والشركات ، والعناصر المحافظة في كل مجال تقريبًا بسعيها لتعزيز سيطرتهم مقابل الحد من سلطة المواطنين ، والعاملين ، والأشخاص العاديين ، بدافع تحقيق مصلحتنا حسب زعمهم ، حيث قضيتهم أنهم يعرفون ما الذي في مصلحتنا وأنهم مخولون لاتخاذ القرارات.

السؤال هو هل سنسمح لهم بالاستمرار في استخدام سلطتهم على حساب سلطتنا أم لا، فالمجموعات، التي تناضل في أنحاء كندا لحماية حقوقنا ، وحرياتنا ، والحصول على المزيد ، أكثر من أن يتسع المجال لذكرها في هذا العدد ، وقد حاولنا التعريف ببعض المجموعات الرئيسية ، التي تمثل الكثيرين.

لقد لاحظ ماركس أن: "لا أحد يقف ضد الحرية ، بل يقف ضد حرية الآخرين." ، ونحن نضمن حريتنا من خلال دعم حرية وحقوق الأخرين.

Translated from the English by ___Nermeen Samir AbuGhenema_____